نتنياهو يتجه نحو فوز تاريخي بولاية خامسة

عريقات: الإسرائيليون صوتوا ضد السلام

الأراضي المحتلة – «وكالات»: يتجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، نحو الفوز بولاية خامسة حيث يظهر النتائج الأولية لفرز الأصوات تقدمه في الانتخابات البرلمانية على منافسه بيني جانتس.

ومع فرز 97 في المئة من الأصوات، بدا أن حزب الليكود بزعامة نتانياهو يتجه للفوز بـ35 مقعدا من 120، متساويا مع منافسه جانتس زعيم حزب «أبيض أزرق»، حسبما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أمس الأربعاء.

ويتوقع أن تحصل الكتلة اليمينية التي يحتمل أن يشكل نتانياهو معها الحكومة على 65 مقعدا بشكل إجمالي، مقابل 55 مقعدا لكتلة يسار الوسط المنافسة.

ومن المقرر أن يؤدي البرلمان الجديد اليمين في 23 أبريل كما يتوقع أن تؤدي الحكومة الجديدة اليمين بحلول مطلع يونيو.

من جانبه قال أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات الثلاثاء، إن الإسرائيليين صوّتوا بـ«لا للسلام»، بعد صدور النتائج الأولية للانتخابات العامة في إسرائيل، التي كشفت أن الأحزاب اليسارية مُنيت بهزيمة كبرى.

وقال عريقات في بيان إن «الإسرائيليين صوتوا للمحافظة على الوضع القائم. قالوا لا للسلام، ونعم للاحتلال».

من ناحية أخرى فتشت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأربعاء، عددا من المنازل، ونصبت حواجز عسكرية على مداخل عدة بلدات في محافظة الخليل، في الوقت الذي اعتقلت خلاله قوة إسرائيلية أخرى شابا من بلدة بيت فجار جنوب بيت لحم.

وقالت مصادر أمنية لوكالة الأنباء الفلسطينية، وفا، إن قوات الاحتلال داهمت بلدات الظاهرية، وبيت أمر، وبيت عوا، وترقوميا، وفتشت عدة منازل فيها.

وداهمت قوات الاحتلال عدة أحياء في مدينة الخليل، ونصبت حواجز عسكرية على مداخل بلدتي حلحول وسعير، وعلى مدخل مدينة الخليل الشمالي «جورة بحلص»، وأوقفت المركبات، وفتشتها، ودققت بطاقات المواطنين، ما تسبب في إعاقة مرورهم.

من جهة أخرى، أفاد مصدر أمني، باعتقال قوات الاحتلال أحد الشبان (19 عاما)، بعد دهم منزل والده وتفتيشه جنوب بيت لحم.

من جانب آخر يواصل نحو 400 أسير فلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي إضرابهم المفتوح عن الطعام، احتجاجا على ظروفهم الاعتقالية ومطالبين بجملة من الحقوق الإنسانية وسط تعنت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية.

ويعتبر هذا الإضراب هو استمرار لمعارك نضالية خاضها الأسرى منذ نشأة الحركة الوطنية الأسيرة، وكان أبرزها إضرابات نفذت في معتقل «عسقلان» خلال أعوام السبعينيات واستشهد فيها الأسير عبد القادر أبو الفحم.

وإضراب معتقل «نفحة» عام 1980 وفيه ارتقى الأسيرين راسم حلاوة، وعلي الجعفري شهداء، والتحق بهم الأسير اسحق مراغة بعد سنوات نتيجة تعرضه للتغذية القسرية.

وفي عام 1992 نفذ الأسرى إضراب بركان أيلول وفيه شاركت الحركة الأسيرة بكافة أطيافها، واستشهد خلاله الأسير حسين عبيدات، ولاحقا نفذت العشرات من الإضرابات.

وبعد عام 2000 خاض الأسرى عدة إضرابات وذلك في أعوام 2001، و2004، و2012، و2014، و2017 وهو الإضراب الذي سبق الإضراب الحالي واستمر لمدة 42 يوما.

يُشار إلى أن أعداد الأسرى في معتقلات الاحتلال قرابة 5700 منهم 46 أسيرة، و250 طفلاً، موزعين على 23 سجن ومعتقل.

نتنياهو مدليا بصوته في الانتخابات

باكستان: أزمة كشمير ليس لها حل عسكري

رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان

إسلام أباد – «وكالات»: قال رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان، إنه يعتقد أنه ربما تكون هناك فرصة أفضل لإجراء مباحثات سلام مع الهند في حال فاز حزب «بهارتيا جاناتا» الذي ينتمي له رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بالانتخابات العامة المقرر أن تبدأ اليوم الخميس.

ونقلت قناة «جيو» الباكستانية عن خان القول أمس الأربعاء، إنه في حال تراس حزب المؤتمر المعارض الحكومة الهندية المقبلة، فإنه ربما سوف يشعر بالخوف من السعي للتوصل لتسوية مع باكستان بشأن منطقة كشمير المتنازع عليها، خوفا من تعرضه للانتقادات من اليمين.

وقال خان، «ربما إذا فاز حزب بهارتيا جاناتا، الذي ينتمي لليمين، يمكن التوصل لنوع من التسوية بشأن كشمير».

وأضاف خان، الذي تولى السلطة في أغسطس الماضي، «هذا على الرغم من العزلة التي يعاني منها المسلمون في كشمير المحتلة والمسلمون بوجه عام في الهند».

وأوضح، «لم أكن أعتقد إنني سوف أرى ما يحدث في الهند الآن، حيث أن مجرد كون المرء مسلماً يعرضه للهجوم».

وأضاف خان، أن المسلمين الهنود الذين يعرفهم، الذين كانوا سعداء لأعوام من وضعهم في الهند، الآن يشعرون بالقلق بسبب القومية الهندوسية المتطرفة.

وأعرب خان عن عزم بلاده القضاء على كل المسلحين على أراضيها.

وأوضح خان، أن كشمير تعد صراعاً سياسياً، وليس لها حل عسكري.

ويذكر أن التوترات تصاعدت بين الجارتين النوويتين في أعقاب هجوم انتحاري تعرضت له قافلة للقوات شبه النظامية الهندية في منطقة بالاواما في كشمير، مما أسفر عن مقتل نحو 40 من أفراد القوات.

ميركل: مهلة «بريكست» قد تمتد لبعد 30 يونيو

المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل

برلين – «وكالات»: ذكرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، أن الاتحاد الأوروبي ربما يعطي بريطانيا مهلة أطول مما تسعى إليها رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي للخروج من الاتحاد.

وقالت ميركل في البرلمان الألماني «بوندستاج» اليوم الأربعاء: «ربما تكون المهلة أطول من التمديد الذي طلبته رئيسة الوزراء البريطانية».

وأكدت أن من مصلحة ألمانيا أن تخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بطريقة «منظمة».

ومن المتوقع أن يمنح القادة الأوروبيون أمس الأربعاء، رئيسة الوزراء البريطانية، تمديدا جديدا لموعد الخروج من الاتحاد الأوروبي، خلال قمة طارئة اليوم.

وطلبت ماي إرجاء خروج بريطانيا من الاتحاد من الجمعة المقبلة إلى 30 يونيو المقبل، في حين عرض رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك إرجاء موعد الخروج لفترة مرنة تصل لمدة عام.

يشار إلى أنه يتعين أن يوافق جميع القادة الأوروبيين على إرجاء موعد الخروج.

كيم يدعو حزبه لاجتماع طارئ بسبب «الوضع المتوتر»

بومبيو: زعيم كوريا الشمالية «طاغية»

زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون

عواصم – «وكالات»: دعا الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، إلى اجتماع عام للحزب الحاكم أمس الأربعاء، من أجل مناقشة ما وصفه «بالوضع المتوتر الحالي»، حسبما أعلنت وسائل الإعلام المحلية.

وتنظم هذا الاجتماع الطارئ اللجنة المركزية لحزب العمال، بعد أسابيع من فشل القمة الثانية بين كيم ودونالد ترامب في نهاية فبراير في هانوي، وبينما يتوجه الرئيس الكوري الجنوبي مون جاي إن إلى واشنطن للقاء الرئيس الأمريكي.

وقالت كالة الأنباء الكورية الشمالية الرسمية إن كيم أمر خلال لقاء مع كوادر النظام الثلاثاء بأن «يبرهنوا على موقف جدير بأسياد الثورة والبناء في الوضع المتوتر الحالي وباتباع الخط الاستراتيجي الجديد للحزب».

في أبريل الماضي، حدد الزعيم الكوري الشمالي «خطا استراتيجيا جديدا للحزب الحاكم من أجل البناء الاقتصادي الاشتراكي»، مؤكدا أن تطوير البرامج النووية للبلاد انتهى.

وأضافت أن كيم «قام بتحليل عميق للوضع بانتظار حلول ملحة داخل الحزب والدولة»، موضحة أن اجتماع اللجنة المركزية الأربعاء «سيقرر التوجهات الجديدة وطرق الكفاح طبقا لاحتياجات الوضع الثوري الحالي».

وسيجتمع البرلمان الكوري الشمالي الخميس.

ويرى شيونغ سيونغ شانغ، المحلل في معهد سيجونغ، أنه من الصعب على الزعيم الكوري الشمالي وضع توجهات سياسية جديدة طالما واصل ترامب تأكيد رغبته في استمرار الحوار.

وتوقع أن تدخل اللجنة المركزية تغييرات على رأس الحزب تشمل كيم يونغ-شول، المبعوث الكوري الشمالي إلى المحادثات مع واشنطن الذي «تم تحميله مسؤولية فشل قمة هانوي».

وتابع «إذا تم تعيين شخصية أكثر مرونة وعملية منه فسيكون ذلك ضوءا أخضر، لكن إذا بقي فلن تكون مفاوضات نزع الأسلحة سهلة».

وكان كيم وترامب التقيا للمرة الأولى في يونيو 2018 في سنغافورة حيث وقعا إعلانا غامضا عن «نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية».

وفي هانوي، طالب كيم الذي يقود بلدا يعاني من نقص كبير في القطع الأجنبي، برفع العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة على بيونغ يانغ بسبب برنامجيها النووي والبالستي».

ويثير ذلك تساؤلات عن مستقبل العملية. ففي فيتنام، أكد الشمال أنه يريد أن ترفع فقط العقوبات التي تؤثر على حياة الكوريين الشماليين. لكن واشنطن رات أن بيونغ يانغ تطالب فعليا برفع العقوبات الرئيسية بدون أن تقترح مقابلا محددا مهما لذلك.

ومع ذلك، عبر الجانبان عن رغبتهما في مواصلة المناقشات. وكرر ترامب مرات عدة أنه يقيم علاقات جيدة مع كيم جونغ أون ويؤكد أنه منع فرض عقوبات جديدة ضد بيونغ يانغ.

وحرصت بيونغ يانغ أيضاً على عدم انتقاد الرئيس الأمريكي لكنها أكدت في الوقت نفسه الشهر الماضي أن العقوبات تمثل «عملاً ضد الإنسانية يهدف إلى تدمير الحضارة الحديثة وإعادة المجتمع إلى عصور الظلام القروسطية».

لكن بعيد قمة فيتنام، كشفت صور التقطتها الأقمار الاصطناعية عن تزايد النشاط في موقع اختبار الصواريخ سوهاي المعروفة أيضا باسم «تونغشانغ ري».

وعبرت الأسرة الدولية عن قلقها مما يمكن أن يكون استعدادات لإطلاق الشمال صاروخا بعيد المدى.

والشهر الماضي، صرح دبلوماسي كوري شمالي لصحافيين أن بيونغ يانغ تفكر في تعليق المفاوضات حول النووي مع الولايات المتحدة.

كما صرح وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الثلاثاء أنه يعتبر كيم جونغ أون «طاغية»، وهذا لن يعجب كوريا الشمالية على الأرجح.

برلمان نيوزيلندا يحظر الأسلحة نصف الآلية العسكرية

رئيسة وزراء نيوزيلندا جاسيندا أرديرن

«وكالات»: أقر البرلمان النيوزيلندي أمس الأربعاء، قوانين جديدة للأسلحة تحظر ملكية الأسلحة نصف آلية ذات النمط العسكري.

وقبل التصويت، أطلعت رئيسة الوزراء جاسيندا أرديرن البرلمان على إحاطة حصلت عليها بعد إطلاق النار الذي نفذه متعصب أبيض استهدف مسجدين في كرايستشيرش في 15 مارس الماضي.

وجاء في الإحاطة أن المسلح حصل بشكل قانوني على الأسلحة النارية في الهجوم.

وقالت أرديرن: «لم أستطع أن أستوعب كيف أمكن الحصول بشكل قانوني على أسلحة يمكن أن تسبب مثل هذا الدمار والموت على نطاق واسع في هذا البلد».

وأضافت أنها اتخذت قرارا بتعديل قوانين الإسلحة بعد الإحاطة، مدركة أن البرلمان سيكون معها.

وقالت: «نحن هنا بعد 26 يوما فقط من وقوع أكثر الهجمات الإرهابية تدميرا والتي جاءت بأحلك الأيام في تاريخ نيوزيلندا، نحن هنا كبرلمان موحد بالكامل تقريباً».

وم،رورت التعديلات بأغلبية 119 صوتا مقابل صوت واحد معارض كان للبرلماني الوحيد الممثل لحزب اتحاد المستهلكين ودافعي الضرائب التحرري.

ومن المرجح أن يدخل القانون حيز التنفيذ يوم الجمعة المقبل، بعد توقيعه من الحاكم العام.

وسيميل أصحاب الأسلحة التي ستصبح غير قانونية قريبا، بما في ذلك الأسلحة نصف آلية ذات النمط العسكري والبنادق الهجومية والعديد من أجزاء التعديل لهذه الأسلحة بالإضافة إلى خزناتها والذخيرة الخاصة بها حتى نهاية سبتمبر لتسليم الأسلحة للشرطة.

وتعمل الحكومة على وضع خطة قانونية لإعادة شراء الأسلحة من مالكيها، تقدر كلفتها بنحو 200 مليون دولار نيوزيلندي (136 مليون دولار أمريكي).

وستعالج دفعة ثانية من التعديلات لقانون الأسلحة في وقت لاحق من هذا العام، مسائل تسجيل الأسلحة ونظام الترخيص وأمور أخرى.

غوايدو: أجريت اتصالات «سرية» مع قادة في الجيش

«وكالات»: أكد المعارض الفنزويلي خوان غوايدو، الذي يعترف به أكثر من 50 بلدا رئيسا بالوكالة للبلاد، الثلاثاء، أنه يجري اتصالات «سرية جدا» مع قادة عسكريين في بلده، مشددا على أن الجيش يرغب في تغيير النظام.

وقال غوايدو في مقابلة مع الإذاعة البيروفية «آر بي بي» من كراكاس: «أجرينا اتصالات سرية جدا مع عسكريين، لكن هذه ليست اللحظة المناسبة لإعطاء تفاصيل لأننا هنا (في فنزويلا) نعيش في ديكتاتورية مع الأسف».

وأضاف النائب البالغ من العمر 35 عاما، أن «91% من الفنزويليين» يريدون تغيير الحكومة «والجيش لا يقوته ذلك». وتابع أن «كل الأسرة العسكرية والذين يعانون من الأزمة يعرفون ما نعيشه».

وأكد غوايدو وجود «مؤشرات مهمة إلى استياء» داخل القوات المسلحة الفنزويلية التي وصفها بأنها آخر «دعم للنظام الديكتاتوري» الذي يقوده الرئيس نيكولاس مادورو.

وتابع أن المعارضة «ستواصل الكفاح بطريقة سلمية وكذلك مدعومة إلى حد كبير من أجل إعادة الديموقراطية»، متعهدا باحترام التزامات فنزويلا في حال حدث تغيير في النظام.

وقال رئيس البرلمان، المؤسسة الوحيدة التي تسيطر عليها المعارضة في فنزويلا: «لأن يكون ذلك مشكلة لروسيا أو الصين أو أي بلد آخر لأن ما سنحترمه هو دولة القانون والدستور وإعادة الأمن القانوني الذي ينقص اقتصادنا اليوم».

وكان غوايدو دعا، السبت، إلى تظاهرات جديدة الأربعاء بعدما أعلن بدء «المرحلة النهائية» لإزاحة مادورو الذي طلب مساعدة دول في المنطقة لفتح حوار بين المعسكرين.

المعارض الفنزويلي خوان غوايدو